

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٣٠٢

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز:المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٦ قدم المميز هذا التمييز بوساطة مدير إدارة مراكز
الإصلاح والتأهيل للطعن في قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٣/١٢٠٢)
تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ للأسباب الآتية :

- أولاً : إنني قدمت تمييزي ضمن المدة القانونية .
ثانياً : إنني بريء من التهمة المسندة لي كبراءة الذنب من دم يوسف .
ثالثاً : إن الحكم الصادر بحقي كان مجحفاً .
رابعاً : عدم النزاهة في سير المحاكمة بتاتاً .
خامساً : إن شهادة مُشتكى عليه على مُشتكى عليه آخر باطلة إلا بوجود قرينة
أو بينة لأن الشاهد التي اعتبرته المحكمة شاهداً كان بالأصل
متهماً بالاشتراك بالقتل في أصل القضية واعتبرته كدليل قاطع على ادانتي
وتجريمي بالتهمة المسندة لي بحكم ٢٠ سنة .
سادساً : يوجد لدي دفوع حرمتي المحكمة من تقديمها .

سابعاً : عدم تمثيلي للجريمة من قبل الشرطة دليل على عدم إعطاء إفادتي بإرادتي.

ثامناً : شهادة المدعي العام لما شاهده من ضرب البحث الجنائي لي وصعقتهم بالكهرباء بأثار واضحة على جسمي كما دونه في الإفادة التي أخذت مني .

تاسعاً : وجود تقارير طبية مرفقة في ملف القضية تفيد بوجود عينات تعود للمغдор على جسمي في تعرضه وإيذائه لي .

عاشراً : عدم قبول شكوتي على الشاهد ، باتفاقه مع المغذور ضدي .

الحادي عشر : عدم إعطائي المحكمة الوقت الكافي لمناقشة شهود النيابة والدفاع .

الثاني عشر : عدم وجود بالتقرير المرسل من الأدلة الجرمية المرفق في ملف القضية أي آثار دماء للمغذور في الشقة كما أدلى بإفادته الشاهد .

الثالث عشر : عدم قبول المحكمة لطلبي بمواجهة الشاهد بعد إعطاء المحكمة لأقوالي الصحيحة وذلك بحجة عدم كفاية الوقت .

الرابع عشر : عدم طلبي لجلسة استكمال التحقيق وتثبيت الأقوال لدى مدعي عام الجنايات الكبرى مقارنة لخروج الشاهد للمحكمة لتثبيت الأقوال وقررت المحكمة وقتها بمنع محاكمته والإفراج عنه ووضع شاهد نيابة ضدي .

الخامس عشر : وجود تقارير طبية مرفقة في ملف القضية أفادت وأشعرت بوجود إصابات متعددة وضرب مبرح من البحث الجنائي أثناء التحقيق مما أدى إلى

اعترافي بالإكراه .

السادس عشر : وجود صور فيتوغرافية لوضعية الجثة وسقوطها من تلقاء نفسها بشكل واضح .

السابع عشر : عدم تصوير المحكمة لملف القضية بشكل كامل لمحتوياته .

الثامن عشر : مهاجمة المحكمة وأمامها الصواب للشاهد عند استحضاره إلى

المحكمة لإدلاء الشهادة وذلك لأنه كان ينوي أن يقول الحقيقة من الأقوال

المخفي منها وليس المعلن عنها وأخافت المحكمة وأثارت الرعب له بقولها له

بأن أقواله غير مطابقة لإفادته عند المدعي العام وقالت له إذا أصر على

تغيير أقواله بأنه سوف تعيده المحكمة إلى السجن بطرف مشترك في القضية

كما كان في السابق مما أدى إلى خوفه وعدم إعطاء الصحيح من الأقوال .

التاسع عشر : عدم تطابق أقوال الشاهد في الإفادات أن قرار النائب العام بفسخ قرار توقيفه للشاهد ومنع محاكمته .
العشرون : أعطى الشاهد الدافع لعدم تغيير أقواله بما أخفاه من الأقوال الصحيحة في متن القضية .

مضمون الطلب : فسخ قرار الحكم وقبول تمييزي شكلاً ومضموناً وإعادة النظر إلى الأوراق في ملف القضية وإذا تبين لمحكمةكم مشروعية صدق أقوالي أرجو إصدار أمر بإخلاء سبيلي والإفراج عني لأتمكن من استحضار الشهود لإثبات براءتي المطلقة وبالتالي فأني بريء وأصر على براءتي المطلقة .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا بمقتضى كتابه رقم (٢٠١٤/٤٣٣) كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطبة رقم (١٠١٠/٢٠١٤/٤/٢) قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمة :

- جناية القتل بحدود المادة (٣٢٦) عقوبات .

وبالتدقيق في مجمل البيانات المقدمة والمستمعة في هذه القضية وجدت المحكمة بأن الوقائع الثابتة لديها وكما حصلت لها وقنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص في أنه كانت تربط المتهم بالمغدور علاقة شذوذ جنسي مقابل المال والذي كان قد تعرّف عليه قبل حوالي سنة من تاريخ واقعة الدعوى وكان يعرفه باسم " وكان المغدور يقوم بممارسة اللواط بالمتهم مقابل النقود وأنه وقبل أيام من واقعة الدعوى استأجر المتهم وصديقه الشاهد شقة مفروشة في الطابق الرابع (مستوى السادس من الجهة الخلفية) من العمارة رقم (٧٣) الكائنة بجانب الشرطة السياحية بمنطقة الجبيهة وأنه بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ وأثناء تواجد المتهم وصديقه الشاهد في تلك الشقة وكانا يتناولان المشروبات الكحولية اتصل المغدور كمال بالمتهم وأخبره بأنه سيحضر إليه فزوده المتهم بعنوان الشقة وقد حضر المغدور كمال إلى الشقة بالفعل بحدود الساعة العاشرة ليلاً وجلس برفقة المتهم والشاهد في الشقة وأخذ المغدور والمتهم يتحدثان بوقائع لواط سابقة بينهما وبعدها طلب المتهم عشاء من بيتزا هت ثم دخل المغدور المتهم إلى غرفة النوم بناءً على طلب المغدور وهناك لاط المغدور المتهم ، وفي تلك الأثناء حضر عامل توصيل العشاء وأحضر العشاء فقام الشاهد بالدخول إلى غرفة النوم التي كان فيها المتهم والمغدور وشاهدهما وكانا ينامان على السرير فوضع عليهما شرشفاً وكان المغدور يحتضن المتهم وكانت ملابس المتهم والمغدور بأكملها على الأرض وأبلغ الشاهد المتهم بحضور عامل التوصيل وقام بأخذ عشرين ديناراً من محفظة المتهم التي كانت في بنطلونه الموجود على الأرض وقام الشاهد بإعطاء عامل التوصيل الحساب ثم جلس في الصلاة وبعد أن انتهى المغدور من فعل اللواط بالمتهم خرج هو والمتهم إلى الصلاة وكان قد حصل بينهما خلاف على المبلغ المالي المقابل للممارسة الجنسية إذ كان المتهم . يطالب بمبلغ مئة دينار في حين أن المغدور دفع له فقط مبلغ ٣٠ ديناراً وكان المتهم يقول للمغدور (احنا ما اتفقنا على هيك مبلغ) فقال له المغدور بأنه لا يوجد معه هذا المبلغ وأنه سوف يجلس قليلاً ويغادر وتطور الخلاف بينهما إلى مشادة كلامية وأخذاً يصرخان على

بعضهما البعض وبعد ذلك أراد المغدور أن يغادر الشقة إلا أن المتهم : كان قد أزال مفتاح باب الشقة ووضع في جيب بنطلونه وأخذ المتهم يطالب المغدور بالنفود وأن يكمل له باقي المبلغ مقابل فعل اللواط ورفض المتهم أن يفتح الباب للمغدور لكي يغادر ثم بدأ كل منهما بضرب الآخر وأخذ كل منهما يهدد الآخر بأن يورطه في قضية وكان المغدور يخشى أن يكون المتهم قد أخذ أرقام هواتف زوجته أو أهله لإخبارهم بعلاقته به وفضحه وذهب المتهم إلى غرفة النوم فلحق به المغدور وتجدد العراك بينهما ثم خرج المغدور من تلك الغرفة واتجه إلى غرفة نوم أخرى بنفس الشقة وأخذ يربط الشراشف بعضها ببعض وكان يريد أن يعمل منها حبلاً لكي ينزل به من ذلك الطابق إلى الأرض وربطها بكرسي خشب وعندها أخذ الشاهد يثنيه عن فعل ذلك وكان المغدور يصّر على النزول من الشباك بتلك الطريقة إلا أن الشاهد تمكن من إخراج المغدور من غرفة النوم إلى الصالون لمنعه من فعل ما كان يريد فعله وقد عاد المغدور ثانية إلى غرفة النوم لمحاولة النزول من الشباك بنفس الطريقة وكرر محاولته تلك ثلاث مرات وكان الشاهد يتمكن في الثلاث مرات من إخراجه من غرفة النوم وإعادته للصالون وفي المرة الأخيرة وبحدود منتصف الليل بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥ عاد المغدور إلى غرفة النوم وفي هذه المرة لحق به المتهم وكان الشاهد موجوداً فأخذ المتهم بالصراخ على الشاهد (وكفر عليه) وطرده من تلك الغرفة فذهب الشاهد إلى الصالون وبقي يقف هناك ويشاهد من مكان وقوفه في الصالون ماذا يحدث في تلك الغرفة التي كان يتواجد فيها المغدور والمتهم من خلال باب الغرفة المفتوح وقد جلس المغدور على شباك غرفة النوم وكان المتهم يقف بالقرب منه على بُعد خطوتين تقريباً وقال المتهم للمغدور (... بذك تنزل بالحبال أي الشراشف) فرد عليه المغدور بقوله (آه) وعندها قال المتهم للمغدور (لا تتعب حالك حبيبي يلا الله معك) وقام المتهم بدفع المغدور بيديه الإثنتين من الشباك وأسقطه من ذلك الطابق إلى الأسفل حيث ارتطم المغدور بمكيف هواء كان مثبتاً أسفل شباك الطابق الأرضي ومن ثم ارتطم بالأرض في الجهة الخلفية للعمارة وأصيب بإصابات متعددة تشمل كسور متفتتة في عظام الجمجمة ونزف في طبقات الدماغ مع تهتك وتكدم في

الدماغ وكسور متعددة في الأطراف العلوية والسفلية وسحجات متكدمة وكدمات متعددة في الجزء الأمامي من الجسم مع كسور في الأضلاع وأدت هذه الإصابات المتعددة وخاصة تهتك الدماغ والنزف داخل تجاوبفه إلى وفاة المغدور وبعدها سأل الشاهد المتهم لماذا فعل ذلك؟ فقال له المتهم : (عادي كلب وفتس وأنا في بيتي وما بصير علي اشي) وعندما نظر الشاهد من الشباك شاهد المغدور مُلقى على الأرض في الأسفل على وجهه وكانت الدماء تنزف منه ثم قام المتهم بسحب الشراشف التي كان المغدور قد وضعها على الشباك وأغلق نافذة الشباك وأسدل الستائر ثم جلس هو والشاهد في الصالة يتناولان المشروبات الكحولية لحين حضور الشرطة إلى الشقة وتم القبض على المتهم وعليه جرت الملاحقة .

وفي التطبيقات القانونية ،،،

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة بأن أفعال المتهم الثابتة في حقه من إقدامه على دفع المغدور بيديه الإثنتين من الشباك وإسقاطه من منطقة مرتفعة وهي الطابق السادس إلى الأسفل قاصداً بذلك قتله وإزهاق روحه وسقوط المغدور وارتطامه بالنتيجة بالمكيف المثبت أسفل شباك الطابق الأرضي ومن ثم بالأرض وإصابته بإصابات متعددة أدت بالنتيجة إلى وفاته إنما تؤلف كافة أركان وعناصر جناية القتل القصد المسندة إليه وطبقاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات ومما يقتضي تجريمه بهذه الجناية .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل القصد المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم واستناداً إليه تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب تمييز المميز

وعن السبب الأول فلا يشكل سبباً من عداد أسباب التمييز الوارد في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي رده .

وعن السبب الثالث فقد جاء بصيغة عامة دون بيان وجه الإجحاف الذي يدعيه المميز مما يستدعي الالتفات عنه .

وعن السبب الرابع فهو كسابقه جاء بصيغة عامة ومبهمه لم يبين فيه المميز أوجه عدم النزاهة في إجراءات المحاكمة مما يستدعي رد هذا السبب .

وعن السبب السادس فإن محكمة الجنايات استمعت للبينة الدفاعية التي قدمها المميز وختم بينته الدفاعية بجلسة ٢٠١٤/٥/١٢ وقدم واقعته الخطية وبذلك فإن هذا السبب يغدو مخالفاً للثابت من أوراق الدعوى مما يستدعي رده .

وعن السبب الحادي عشر فقد أتاحت محكمة الجنايات الكبرى للمتهم مناقشة بيينة النيابة والدفاع مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

وعن باقي الأسباب كافة ومآلها ومحصلها واحد وتقوم جميعها على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالأخذ ببينة النيابة والالتفات عن التقارير الطبية التي تثبت أن إفادته أخذت بطريق الإكراه لدى أفراد الضابطة العدلية .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيئاتها وأدلتها تبين :

أولاً : من حيث استخلاص الواقعة الجرمية .

فإن من المستقر عليه فقهاً وقضاً أن محكمة الموضوع تستقل بوزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به من بينات تستقر في وجدانها ويضمن لها ضميرها وطرح ما عدا ذلك ودون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصها لواقعة الدعوى له ما يؤيده من بينات قانونية ثابتة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها على مقتضى المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات وبما لها من صلاحيات أمدتها بها المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية استعرضت وقائع الدعوى استعراضاً شاملاً ووافياً ودللت على البينات التي اعتمدها وضمنت قرارها فقررات منها وهي التي عولت عليها في سبيل تكوين عقيدتها متفقين مع استخلاصات محكمة الجنايات الكبرى لواقعة الدعوى كون استخلاصها جاء سائغاً وسليماً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا تثيرب عليها إن هي استبعدت البينة الدفاعية إذ إن من المستقر عليه لدى قضاء محكمتنا أن محكمة الموضوع ومتى ما قنعت ببينة النيابة فإن ذلك يعني طرحها البينة الدفاعية جانباً .

ثانياً : من حيث التطبيقات القانونية .

نجد إن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت بإقدامه على دفع المغدور بيديه الاثنتين من شبك الشقة التي كان يستأجرها المميز والتي تقع في الطابق السادس من الجهة الخلفية للعمارة وفي الطابق الرابع من جهة الشارع قاصداً قتله وإزهاق روحه وسقوط المغدور نتيجة هذا الدفع وارتطامه بالمكيف المثبت أسفل شبك الطابق الأرضي ومن ثم ارتطامه بالأرض مما أحدث به إصابات متعددة أدت بالنتيجة إلى وفاة المغدور يشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل القصد بحدود المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك قرار الحكم المميز بتعليل قانوني سائغ وسليم وبدورنا نؤيد محكمة الجنايات الكبرى بتطبيقها القانون على واقعة الدعوى .

ثالثاً : من حيث العقوبة

نجد إن العقوبة التي جرم بها المميز جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإنه وبالإضافة لما ورد في ردنا على أسباب التمييز نجد إن الحكم المميز جاء مستوفياً لكافة شرائط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه مما يستدعي تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٣/١٠/٢٠١٤ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش

lawpedia.jo